الأمم المتحدة S/PV.5181

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٨١**

الأربعاء، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-34809 (A)

0534809

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): أود، لو سمحتم لي، أن أبدأ بياني بالكلام عن اجتماع المجموعة الرباعية الذي عُقد في موسكو في ٩ أيار/مايو. وكان هدف الاجتماع استعراض الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، بتركيز خاص على فك الارتباط في غزة. واغتنم الأمين العام، ووزيرة الخارجية رايس، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي سولانا، ومضيفهم وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي لافروف، الفرصة لكي يؤكدوا من جديد على التزام المجموعة الرباعية بالتسوية القائمة على وجود دولتين وعلى دعمهم للانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية بوصفه وسيلة لتنشيط خريطة الطريق. وذكّر الأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية كلا الطرفين بضرورة تفادي اتخاذ إجراءات انفرادية قد تفرض أحكاما مسبقة على قضايا الوضع النهائي، وناشدوا الطرفين تنفيذ التزاماتهما بموجب خريطة الطريق.

وركّزت المناقشة الموضوعية للمجموعة الرباعية على أفضل طريقة لمساعدة الطرفين على المحافظة على الزخم في الفرصة السانحة هذه الهشة. وأعربت المجموعة الرباعية عن دعمها للمهام الهامة التي يضطلع بها مبعوثها الخاص لعملية فك الارتباط في غزة، السيد جيمس وولفنسون ودعمها للفريق وليام وارد، المنسق الأمني للولايات المتحدة، اللذين حضرا الاجتماع في موسكو أيضا.

وأحاط السيد وولفنسون الأعضاء الرئيسيين علما بشأن جولته الأولى للمحادثات مع الأطراف في المنطقة. وذكر أن أولويته هي وضع برنامج لعمل سريع يرمي إلى إجراء تحسين عاجل وملموس لسكان غزة في الحالة على أرض الواقع قبيل الانسحاب، وعلى نحو متزامن، بناء زخم للانتعاش الاقتصادي الفلسطيني ووجود دولة أكثر قدرة على البقاء في المستقبل. وشدد السيد وولفنسون على أن بعثته من شأنها أن تدعم وتعزز دور السلطة الفلسطينية. كما ركّز على أنه سيعمل، وبشكل تكميلي، مع الهياكل المانحة القائمة.

ويسرني جدا أن أبلّغ المجلس بأن المنسق الخاص الجديد للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، السيد ألفارو دي سوتو، تمكّن من الانضمام إلى الأمين العام وإليّ في موسكو. وإن السيد دي سوتو، الذي تشمل مهامه العمل بوصفه مبعوث الأمين العام إلى المجموعة الرباعية يضفي، على منصبه الجديد خبرة واسعة النطاق في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم

المتحدة. وإنني لمتأكد من أنه بالذات سيوافي المجلس في الشهر المقبل أو الشهرين المقبلين بانطباعاته الأولى.

وأعلن رئيس الوزراء شارون في ٩ أيار/مايو أن عملية فك الارتباط في غزة سيتم تأخيرها مدة ثلاثة أسابيع من التاريخ الأصلي المستهدف بغية تفادي مناسبة حداد يهودية تقليدية. ولكن الاستعدادات العملية للانسحاب تمضي قُدما، مثلها مثل مساعي الحكومة لإيجاد تسويات مقبولة لإعادة توطين المستوطنين – بالرغم من المعارضة المتصاعدة من أقلية صاخبة للجمهور الإسرائيلي، على النحو الذي شوهد في الاحتجاجات والمظاهرات الواسعة النطاق التي حصلت في ١٦ أيار/مايو وقبل ذلك في ٢٧ نيسان/أبريل.

ومن حسن الطالع أن الاستعداد المعلن للإسرائيليين والفلسطينيين لتنسيق فك الارتباط الإسرائيلي بدأ يبرز بشكل عملي. ففي ٢١ نيسان/أبريل، استؤنفت المحادثات المباشرة بين الطرفين بعد انقطاع استمر أكثر من شهر. وشملت الأطراف الفاعلة المختلفة نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع فضلا عن كبير مستشاري رئيس الوزراء شارون، وشملت، من الجانب الفلسطيني، وزير الشؤون المدنية وكبير المفاوضين الفلسطينيين. ويحدونا الأمل أن يواصل رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس في المستقبل القريب الحوار الذي بدآه في شرم الشيخ في شباط/فبراير.

وأود أن أشدد مرة أخرى على ضرورة الحوار والتنسيق. ويشكِّل الانسحاب الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة الغربية معلما هاما في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية. ويضع إخلاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة سابقة هامة. وسيشكل التنسيق الثنائي المستمر أحد السبل لكفالة تقدم فك الارتباط ذاك بنجاح والإسهام في إيجاد زخم للسلام. وينبغي أن ينظر إلى الانسحاب الإسرائيلي من غزة، بالاقتران مع مساعي المبعوث الخاص لعملية فك الارتباط في غزة التابع للمجموعة الرباعية، وخاصة على الجبهة الاقتصادية، بوصفه خطوة هامة بقدر كبير على الطريق المفضي إلى تحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين ذات السيادة والقادرة على البقاء والديمقراطية والمتصلة الأطراف، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وفي الأسابيع والأشهر الأخيرة استمرت السلطة الفلسطينية في اتخاذ خطوات محددة نحو إصلاح هيكل الأجهزة الأمنية. وتم الاضطلاع، كما أكد الفريق وارد، بعمل مستمر لتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية المجزأة في ثلاثة وكالات تحت إمرة وزير الداخلية. وتم تعيين رؤساء جدد لأجهزة الأمن، ويجري حاليا تنفيذ قانون إحالة رجال الأمن إلى التقاعد. علاوة على ذلك، أصدر كل من الرئيس عباس ووزير الداخلية يوسف بيانات قوية تتعلق بحيازة الأسلحة على نحو غير قانوني.

ولقد رحبت المجموعة الرباعية بتلك التطورات في اجتماعها الذي عُقد بتاريخ ٩ أيار/مايو، ولكنها شددت على ضرورة استمرار السلطة الفلسطينية في تنفيذ هذه الإصلاحات بغية استعادة القانون والنظام في غزة والضفة الغربية والوفاء بالتزامها تجاه خارطة الطريق المتمثل في إنهاء العنف والإرهاب. وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها اللواء وارد أمام المجموعة الرباعية، أشار إلى أن الإصلاح أولوية ملحة لنجاح عملية الانسحاب من غزة على المدى القصير والبعيد، حيث يجب أن تكون السلطة الفلسطينية قادرة على تأمين حدودها وأصولها ومعابرها.

ويمكن للأحداث الميدانية أن تكون مؤشرا دقيقا على القوى المحركة للأوضاع. فما زال المستوى الراهن لأعمال العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين أدنى بكثير مما كان

سائدا قبل مؤتمر قمة شرم الشيخ. ولكن كما أشرت في الإحاطة الإعلامية الشهر الماضي، نحن قلقون إزاء التقارير التي تفيد بوجود زيادة طفيفة ولكنها منتظمة في أحداث العنف، مما يفاقم من تدهور مماثل للثقة والائتمان بين الجانبين. وشملت أعمال العنف هجمات شنّها مقاتلون فلسطينيون على الإسرائيليين، واشتباكات وقعت بين قوات الأمن الإسرائيلية ومتظاهرين فلسطينيين، وعمليات اعتقال إسرائيلية تُشن ضد مقاتلين مطلوبين. وقُتل في تلك الأحداث ثمانية فلسطينيين وإسرائيلي واحد، وجُرح حوالي ١٣٣ فلسطينيا و ٢٥ إسرائيليا. ومن بين القتلى مراهقان فلسطينيان أُطلقت النار عليهما عندما ألقت مجموعة من الشباب الحجارة على جرافات إسرائيلية تعمل في تشييد الحاجز بالقرب من بيت لاهيا في الضفة الغربية. ويُقال إن قوات الدفاع الإسرائيلية تحقق في هذه الحادثة المفجعة والمشؤومة للغاية.

ومما يبعث على القلق الشديد أيضا إبلاغ قوات الأمن الإسرائيلية عن اعتراضها لعدد من مفجرين انتحاريين في الضفة الغربية. وفي ٤ أيار/مايو، اكتشفت قوات الدفاع الإسرائيلية قنبلة تزن ٤٠ كيلوغراما شمال معبر صوفا بين غزة وإسرائيل. وفي غزة، استأنف المقاتلون الفلسطينيون إطلاق قذائف الهاون وصواريخ القسام، التي لم تسبب لحسن الطالع أية خسائر بشرية، ولكنها ألحقت الضرر بممتلكات في مستوطنات إسرائيلية وفي قرى ومدن إسرائيلية خارج قطاع غزة.

وما من شك إزاء مشروعية شواغل إسرائيل الأمنية. إذ لا بد أن تعزز السلطة الفلسطينية جهودها المبذولة لإنهاء كل أنشطة العنف، ويجب أن تتوصل إلى إحراز نتائج ملموسة على أرض الواقع. وفي الوقت ذاته، تستطيع إسرائيل بل وينبغي أن تفعل المزيد لدعم القيادة الفلسطينية في مهمتها الصعبة. وقد تكون الشكوك والريبة القائمة لدى كلا الجانبين مفهومة، ولكن يجب معالجتها من خلال الانخراط البنّاء واستمرار الاتصالات الثنائية.

وعلى وجه التحديد، نحث إسرائيل على العمل المباشر مع الفلسطينيين من أجل إيجاد سبيل لتنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة شرم الشيخ. وأي تأخير إضافي في تسليم المدن الفلسطينية الثلاث المتبقية وفي إطلاق سراح السجناء يهدد بتقويض مكانة الرئيس عباس على نحو خطير. وسيصعب على السلطة الفلسطينية الشروع في تنفيذ إجراءات متواصلة ومستدامة في مجال الأمن ما لم تتم مساعدتها ودعمها في جهودها لكبح المقاتلين. والخطوة الهامة والإيجابية إلى الأمام في ذلك السياق هي ما أفادت به الأنباء من موافقة إسرائيل على نشر المئات من أفراد الشرطة الفلسطينية المسلحين في جميع مدن الضفة الغربية بغية تعزيز السلطة الفلسطينية قبل نقل المزيد من المناطق إلى السيطرة الأمنية الفلسطينية.

وفي ٥ أيار/مايو، أجرى الفلسطينيون جولة ثانية من الانتخابات المحلية في ٨٤ بلدية في غزة والضفة الغربية. وفازت حماس بنسبة كبيرة من الأصوات وبمقاعد كثيرة في المجالس البلدية. وذلك مؤشر على التأييد الذي يحظى به المقاتلون بين السكان الفلسطينيين، وهو ناتج إلى حد ما عن انخراطهم في أنشطة الرعاية الاجتماعية. ولكنه يعكس أيضا إحباطاً شعبياً من السلطة الفلسطينية.

ولقد واصل الفلسطينيون استعداداتهم لإجراء الانتخابات التشريعية التي ما زالت مقررة في ١٧ تموز/يوليه. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، وافق المجلس التشريعي الفلسطيني بصورة أولية على قانون انتخابي منقح للانتخابات التشريعية، والذي يتوخى مزيجا من تمثيل الدوائر الانتخابية والتمثيل الوطني بنسبة ٢ الى ١. ولم يُحدد بعد موعد لدراسة ثالثة وأخيرة لهذا القانون.

وبدأ في ٧ أيار/مايو تسجيل إضافي للناخبين استعدادا للانتخابات، وسيستمر هذا التسجيل حتى ٢١ أيار/مايو. وللأسف، أغلقت السلطات الإسرائيلية في ١٠ أيار/مايو مركزين لتسجيل الناخبين واعتقلت لفترة قصيرة عضوين من موظفي لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية في القدس الشرقية. ونعيد تأكيد دعوة المجموعة الرباعية لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان انتخابات تشريعية حرة وجديرة بالثقة وشفافة ومتعددة الأحزاب في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، بما في ذلك تسهيل وإجراء تسجيل الناخبين.

ورغم الهدوء النسبي والتحسن الطفيف في شروط الإغلاق خلال الشهرين الماضيين، كان هناك تحسن طفيف في الحالة الاقتصادية الفلسطينية الأليمة. فلقد بقيت البطالة مرتفعة، بل وارتفعت ارتفاعا طفيفا إلى ٣٢ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥. ومسيرات الاحتجاج التي قام بها عمال عاطلون عن العمل في غزة بتاريخ ١ أيار/مايو تبرز الحاجة إلى إجراءات عاجلة لتوفير فرص العمل. ونأمل للبرنامج الذي يعدّه الآن المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية أن يسهم إسهاما كبيرا في الحد من آثار هذه الأزمة المستمرة.

وما زال يساورنا قلق شديد إزاء مواصلة إسرائيل تشييد الحاجز في الضفة الغربية. وفي يوم الاثنين، ١٦ أيار/مايو، ألغت محكمة العدل العليا الإسرائيلية الأوامر القضائية المؤقتة التي فرضتها في السابق على تشييد الحاجز حول مستوطنة آرييل في الضفة الغربية. ومسار الحاجز في هذه المنطقة يقتطع الكثير من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذلك أمر يثير القلق ليس بسبب آثار الحاجز على الحياة اليومية للفلسطينيين فحسب، بل أيضا لأنه يهدد من جانب واحد بالحكم المسبق على نتيجة المفاوضات الثنائية النهائية بين الطرفين.

ورغم أنه كانت هناك بعض المؤشرات التي أحيت الأمل مؤخرا في لبنان، مازالت الحالة هناك أيضا هشة. ففي ٦ أيار/مايو، وقع انفجار في حي مسيحي، في مدينة جونيه، قُتل فيه شخص وجُرح آخرون عديدون. ونؤكد مجددا إدانتنا لمثل هذه الاعتداءات ونؤكد على الاعتقاد الذي يتشاطره المجتمع الدولي بأنه يجب أن يخلو لبنان من أعمال العنف والترويع هذه.

ويستعد لبنان الآن للانتخابات البرلمانية التي ستُجرى في وقت لاحق من هذا الشهر، والتي التزمت الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء ميقاتي بإجرائها، بدءا من ٢٩ أيار/مايو. ولقد بدأ فريق تابع للأمم المتحدة أعماله في بيروت بتاريخ ٩ أيار/مايو من أجل الاستعداد لتوفير الدعم والمساعدة التقنية للانتخابات. وستدعم الأمم المتحدة أيضا المراقبين الدوليين الذين ستنشرهم بلدان ومنظمات أخرى، وذلك بهدف ضمان التنسيق السليم بين جميع المراقبين.

وواصلت الأمم المتحدة بذل جهودها لإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة تحقق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق الحريري، وذلك عملا بالقرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥). وفي ١٣ أيار/مايو، أعلن الأمين العام عزمه تعيين ديتليف ميهليس مفوضا. وسينتقل السيد ميهليس إلى لبنان قريبا بصفته مدعيا عاما متمرسا. وسوف يقوم باستعراض المعلومات التي جمعتها هيئات تحقيق أخرى لتمكينه من تحديد نقطة الانطلاق لعمله. ونعتزم في الأسابيع المقبلة نشر محققين وموظفين آخرين رئيسيين على أساس التناوب حتى يتسنى الشروع في عمل اللجنة في أسرع وقت ممكن.

ولقد وقعت سلسلة من الأحداث في الأسبوع الماضي صعّدت التوترات على طول الخط الأزرق إلى درجة

تنذر بالخطر. أولا، في ٩ أيار/مايو، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية قذيفة على لبنان بشكل عارض، فسقطت في الخلاء شرق الخيام، وذلك أثناء عملية لتدمير أشراك خداعية في منطقة مزارع شبعا. وبعد ذلك، في ١١ أيار/مايو، أُطلق صاروخ كاتيوشا من قرب الناقورة في لبنان وسقط في مدينة شالومي الإسرائيلية، فسبّب أضرارا كبيرة بالممتلكات. ولم يصدر رد فعل عن قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي اليوم التالي، زعمت قوات الدفاع الإسرائيلية أن قذيفتين قد أُطلقتا من قرب موقع في الغجر على مزارع شبعا، رغم عدم الإبلاغ عن تسببهما بأضرار. ورغم أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تتمكن من التحقق من ذلك الادعاء، أبلغ مقيمون محليون عن سماعهم أصوات انفجارات. وأخيرا، في ١٣ أيار/مايو، تم تبادل إطلاق النار بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية. وسجلت قوة الأمم المتحدة أولا إطلاق نيران أسلحة صغيرة من محيط موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية في مزارع شبعا. وزعم مقيمون لبنانيون محليون أن النيران أصابت منزلا هناك. وتلت ذلك عدة انفجارات مدوية بالقرب من مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن الهجوم، معلنا أنه جاء ردا على إطلاق القوات الإسرائيلية نيران المدفعية الرشاشة على كفر شوبا صباح ذلك اليوم وعلى القذيفة التي أطلقت يوم ٩ أيار/مايو. ونتيجة لذلك أطلقت القوات الإسرائيلية مجموعة من قذائف المدفعية، وست قنابل جوية وعدة صواريخ على رقعة واسعة من الأراضي اللبنانية من كفركيلا إلى مزارع شبعا. وحدث أيضا تبادل لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية وحزب الله في المنطقة العامة جنوب رميش. ومن حسن الطالع، لم تُنسب إصابات لأي من هذه الحوادث.

يجب وقف الأعمال العدائية والانتهاكات عبر الخط الأزرق. وبالرغم من أنه تم في النهاية احتواء حوادث إطلاق النار التي جرت الأسبوع الماضي، فقد كان هناك خطر كبير من أن الأحداث يمكن أن تتصاعد بحيث تفلت عن السيطرة. ومما يحتمل التكرار في هذا المجلس القول بأن حدوث انتهاك لا يبرر انتهاكا آخر.

ويتوقف الاستقرار في جنوب لبنان إلى حد كبير على ممارسة الحكومة اللبنانية سلطتها على جميع أراضيها. وقد كرر الأمين العام دعوته إلى السلطات اللبنانية لممارسة السيطرة الفعالة على جميع أرجاء البلد، وقَصْر استخدام القوة على الحكومة ووضع حد لجميع الهجمات الناشئة من الأراضي اللبنانية.

وخلال الشهر الماضي، استمرت أيضا الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق، وإن كانت أقل تواترا. وكرر الأمين العام الإعراب عن قلقه فيما يتعلق بهذه الانتهاكات الجوية المتواصلة وذكّر جميع الأطراف بالتزامها بالاحترام الكامل للخط الأزرق، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع.

إن سكان الشرق الأوسط يقتربون الآن من عدد من المنعطفات الهامة. ونأمل مخلصين أن يجري تذكر الأحداث الأخيرة في المنطقة بوصفها بداية جديدة على الطريق المؤدي إلى السلام، بدلا من انزلاق إلى الوراء نحو الصراع والمجابهة العنيفة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.